

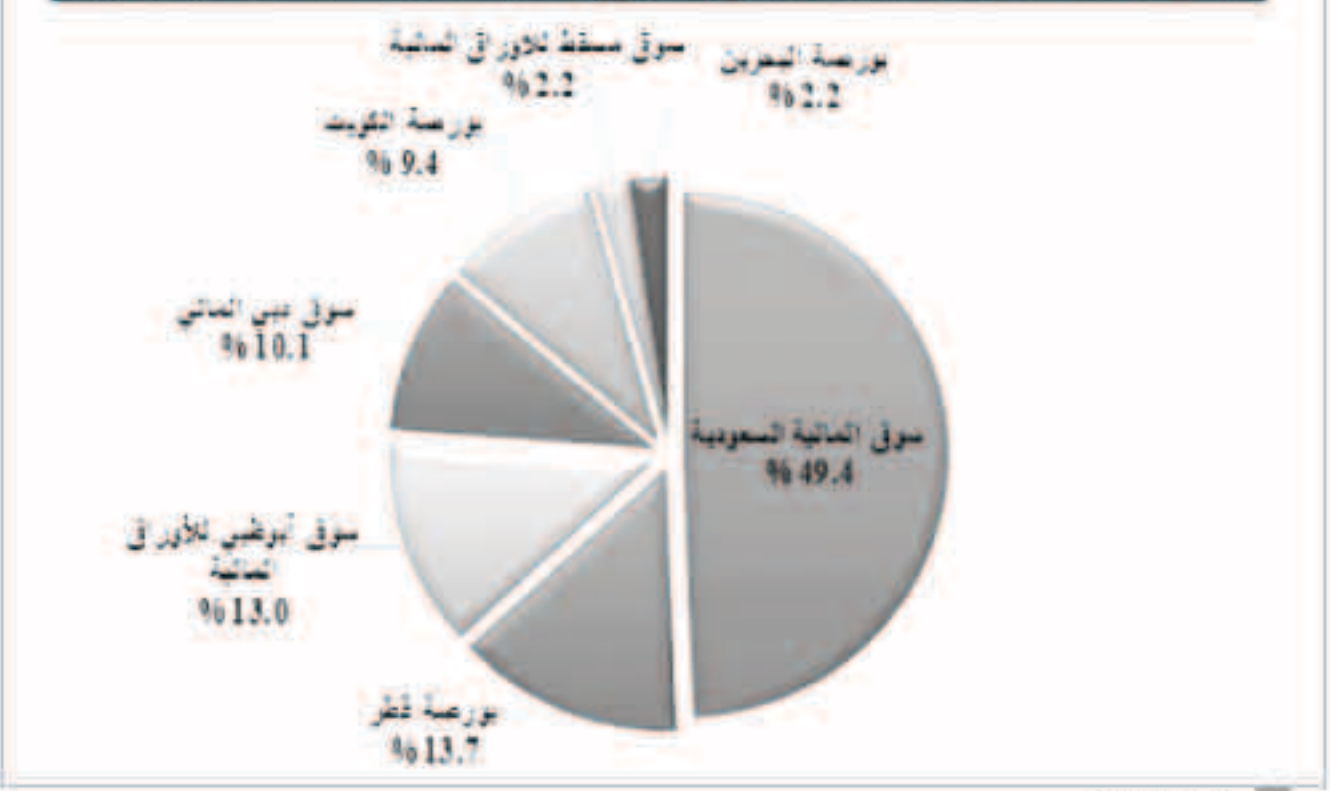
بنسبة لا تتجاوز 0.4 في المئة عام 2017

«الشان»: توقعات النمو في السعودية تبقى الأضعف ضمن «مجموعة العشرين»



عصر النفط يشترى من النهاية

توزيع القيمة السوقية بين اسواق الخليج السبعة فى النصف الاول 2017



رسم بياني لوضيحي

قبرة الحكومات أو إدارات الأسواق أو إدارات الشركات على التأثير فيها، وهما تحديد متغيرين في أوج نشاطهما. المتغيران هما، تطورات سوق النفط، ثم الأحداث الجيوسياسية في الإقليم وفي جوارها الجغرافي، وسوق النفط بات المستهلك هو من يتحكم في أسعاره بدلاً من المنتج، بسبب تطورات التكنولوجيا، والخوف من البيئة، بينما حرائق الأحداث الجيوسياسية باتت لا تستثني أحداً في الإقليم.

ولو تأمعنا أداء شركات بورصات الإقليم لعام 2016 والنصف الأول من عام 2017، نلاحظ أن الأداء المالي كان جيد بشكل عام، ولكن أحداث سوق النفط والأحداث الجيوسياسية زادت من حجم المخاطر وعزوف السيولة. فبورصات الخليجية السبع بلغت في النصف الأول من عام 2016 نحو 226.5 مليار دولار أمريكي -نحو 81 في المئة منها للبورصة السعودية-، وبلغت سموليتها للنصف الثاني من عام 2016 نحو 161.9 مليار دولار أمريكي فاقدة نحو 28.5- في المئة في ست شهور، ارتفعت إلى 166.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2017 رغم إنفاق متنجي النفط التقليدي على ضبط الإنتاج ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنحو 70 في المئة من أدنى مستوى بلغته في شهر يناير 2016. بينما كانت تلك السيولة ضائعة في زمن رواج سوق النفط، وقبل أحداث اليمن ثم أحداث الخليج، وبلغت نحو 438 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2014.

ومؤخراً، ورغم تمدد اتفاق منتجو النفط التقليدي على ضبط إنتاجهم حتى نهاية الربع الأول من عام 2018، هبطت أسعار النفط عن المستوى المستهدف من الاتفاق، وامتدت الإحداث الجيوسياسية المؤسفة إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي بدءاً من 5 يونيو الفائت، لذلك، يبدو أن مستقبل بورصات الإقليم يبني بالمزيد من انحسار السيولة وضعف الأسعار، وتلك واحدة فقط من خسائر القطاعين العام والخاص الناتجة عن ضعف سياسات الإصلاح المالي والاقتصادي، والناتجة عن عدم القدرة على ضبط تدفوق الأوضاع الجيوسياسية، بينما النجاح على الجبهة قد يحقق العكس تماماً.

أداء الاقتصاد العالمي

لا تغيير ملحوظ في تقرير «صندوق النقد الدولي» الأخير في 2017/07/08 الصادر بمناسبة إجماع مجموعة العشرين، عن تقرير يناير الفائت، فالتعديل الموجب لتوقعات نمو الاقتصاد العالمي جاء طفيفاً، وارتفعت لتقديراته من 3.4 في المئة لعام 2017 إلى 3.5 في المئة، بينما تبثت تقديرات النمو لعام 2018 عند 3.6 في المئة، وتظل تلك التقديرات أعلى بقليل ملحوظ من نمو الاقتصاد العالمي في عام 2016 البالغ 3.1 في المئة، وقريب من النمو المحقق في عام 2015 والبالغ 3.4 في المئة، بما يعني أن الاقتصاد العالمي يمر بدورة رواج وإن ضعيف، وكان الاقتصاد العالمي ما قبل أزمة عام 2008، ينمو بمعدلات أسرع بعد تعافيه من كل أزمة.

ويظل هذا التقرير، تقرير مبدئي لا يعكس تحديث من واقع نتائج النمو الحقيقية لربع السنة الأول، ولكنه يوحي ببعض التفاؤل خصوصاً وأن تلك التنبؤات إما تغيرت للأفضل، أو ظلت ثابتة لاقتصادات رئيسية تتعرض لبعض الاضطراب مثل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، فالاقتصاد الأمريكي وهو أكبر اقتصادات العالم، حافظ على توقعات معدلات نموه ثابتة عند 2.3 في المئة و 2.5 في المئة لعامي 2017 و 2018 على التوالي، والاتحاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصادات العالم إن قيس بمجموع دوله، تحسنت قليلاً لتوقعات بشأن نموه لتصبح 2 في المئة في عام 2017 بعد أن كان 1.8 في المئة، وبقت تقديرات نموه ثابتة عند 1.8 في المئة في عام 2018. بينما تحسنت توقعات النمو لبريطانيا رغم مشكلاتها السياسية لترتفع إلى 2 في المئة في عام 2017 بعد أن كانت 1.5 في المئة، وترتفع إلى 1.5 في المئة في عام 2018 بعد أن كانت 1.4 في المئة.

وتوقعات نمو بعض الاقتصادات الناشئة ظل مرتفعاً، فتم تعديل توقعات النمو للصين إلى الأعلى، من 6.5 في المئة لعام 2017 إلى 6.6 في المئة، ومن 6 في المئة لعام 2018 إلى 6.2 في المئة، وتظل ثاني أعلى معدلات النمو في العالم، وأعلى معدلات النمو المتوقعة لاقتصاد رئيس، كانت الهند، وإن ظلت دون تغيير، فمن المتوقع أن يحقق الاقتصاد الهندي نمواً بنحو 7.2 في المئة في عام 2017، يرتفع ذلك المعدل إلى 7.7 في المئة في عام 2018، ويبدو أن الاقتصاد الهندي يسير على خطى النموذج الصيني للسنوات الثلاثين الفائتة. وهناك قادم جديد لقائمة الدول مرتفعة النمو، وهي إثيوبيا، التي حققت نمواً بنحو 4.9 في المئة و 5 في المئة في عامي 2015 و 2016 و 5.3 في المائة، ومتوقع لها نمواً بنحو 5.1 في المئة في عام 2017، و 5.3 في المئة في عام 2018. وضمن مجموعة العشرين، ظلت السعودية من الدول المتوقعة لها نمواً ضعيفاً، فلم ترتد توقعات نمو اقتصادها عن 0.4 في المئة في عام 2017، وخفضت توقعات نمو عام 2018 من 1.4 في المئة إلى 1.3 في المئة، ولا نعرف ما إذا كانت تأثرت أزمة دول مجلس التعاون الخليجي الأخيرة قد أخذت في الاعتبار أو لم تؤخذ.

وبينما يعتقد «صندوق النقد الدولي» بأن مخاطر نمو الاقتصاد العالمي على المدى القصير أصبحت في حدود المقبول، يعتقد أن مخاطر المدى المتوسط على استقرار النمو لازالت مؤثرة، فهناك موازين خارجية مختلفة بين الدول، وموازين العدالة في توزيع منافع وأعباء النمو مختلفة ضمن كل دولة، وبيئة التشغيل لأعمال القطاع الخاص ضعيفة، بينما ديونه والديون السيادية للدول عالية، والديون المشكوك في تخصيصها مرتفعة، والدول المتخلفة من التقدم التكنولوجي قد يتعرض نموها لمخاطر، لذلك بات التخلف عن سياسات الإصلاح أمر خطير، ونحن نعتقد، أن الأخير فيه إحياء لوضع الدول المتصدرة للنفط، وكلها ليست فقط متأخرة في سياساتها الإصلاحية، وإنما باتت غارقة في استهلاك مواردها التي باتت شحيحة في مزارعها الداخلية والبيئية.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشان «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 382.4 نقطة، وارتفاع بلغ قيمته 6.2 نقطة، ونسبته 1.6 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 19.4 نقطة، أي ما يعادل 5.3 في المئة عن إقفال نهاية عام 2016.

- هناك من يتوقع بدء النمو السلبي في جانب الطلب على النفط خلال عقد من الزمن
- صافي تداولات المتعاملين في البورصة 24.002 مليون دينار خلال النصف الأول من العام
- مستقبل بورصات الإقليم يبني بالمزيد من انحسار السيولة وضعف الأسعار
- الدول المصدرة للنفط باتت غارقة في استهلاك مواردها الشحيحة ونزاعاتها الداخلية والبيئية

كويتي، وهو مؤشر على انحسار في ثقة المتعاملين الخليجين، وبلغت حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 8.7 في المئة، نحو 9.5 في المئة للفترة نفسها 2016»، واشتروا ما قيمته 321.856 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم للمباعة، نحو 266.610 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم للمباعة، 11 في المئة للفترة نفسها 2016»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءاً، بنحو 55.246 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.6 في المئة، نحو 3.6 في المئة للفترة نفسها 2016»، أي ما قيمته 132.643 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم للمباعة، نحو 3.3 في المئة، 3 في المئة للفترة نفسها 2016»، أي ما قيمته 120.551 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءاً، بنحو 12.092 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، إذ أصبح نحو 88.6 في المئة للكويتيين و 8 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 3.4 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.5 في المئة للكويتيين و 10.2 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 3.3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2016. أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية وبارتفاع نصيبهم مع ارتفاع النشاط في البورصة، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرأنهم، من داخل دول المجلس، وعلية التداول فيها للأفراد الذين زادوا من نصيبهم أيضاً مع ازدياد نشاط البورصة.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 25.6 في المئة، ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية يونيو 2017، «مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 21.6- في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية يونيو 2016»،

اسم الشركة	رؤس	رؤس	رؤس	رؤس	رؤس
1	2017/07/13	2017/07/06	2016	2016	%
2	403.3	404.8	362.9	362.9	11.1
3	196.7	193.4	195.0	195.0	0.9
4	294.0	289.0	248.7	248.7	18.5
5	214.1	214.1	196.4	196.4	9.0
6	257.4	259.3	214.7	214.7	19.9
7	375.6	374.7	361.0	361.0	4.0
8	325.9	325.9	283.4	283.4	15.0
9	1185.9	1145.4	1172.1	1172.1	3.2
10	404.3	402.0	379.3	379.3	6.0
11	123.4	123.4	112.6	112.6	9.8
12	281.3	289.0	281.3	281.3	11.0
13	128.4	127.0	119.5	119.5	7.4
14	773.3	744.5	1114.2	1114.2	30.6
15	61.7	62.9	52.6	52.6	4.0
16	252.6	244.6	311.7	311.7	19.0
17	87.3	87.3	61.7	61.7	7.1
18	285.7	302.2	282.1	282.1	25.2
19	181.3	181.3	170.9	170.9	5.5
20	83.2	85.7	85.6	85.6	24.4
21	122.3	122.2	145.0	145.0	15.7
22	92.0	90.1	100.1	100.1	45.1
23	179.1	179.5	191.7	191.7	6.8
24	279.2	247.7	256.5	256.5	15.4
25	1594.6	1494.6	1433.4	1433.4	8.5
26	200.9	190.2	195.8	195.8	5.7
27	111.7	104.5	109.0	109.0	2.8
28	693.8	693.5	619.1	619.1	12.2
29	173.1	173.9	149.9	149.9	15.5
30	187.6	184.7	172.4	172.4	8.8
31	947.4	1049.3	775.4	775.4	8.9
32	3069.8	2817.5	2406.3	2406.3	27.6
33	622.3	641.1	541.1	541.1	15.0
34	11.0	12.2	11.3	11.3	7.2
35	990.4	920.2	822.1	822.1	20.5
36	192.5	192.5	179.4	179.4	2.4
37	77.4	73.6	89.8	89.8	13.0
38	2382.6	2364.9	2561.9	2561.9	7.0
39	828.3	823.4	887.2	887.2	6.8
40	350.0	350.0	358.3	358.3	2.3
41	301.6	296.8	302.4	302.4	0.3
42	873.9	873.9	861.8	861.8	0.3
43	222.8	221.7	222.6	222.6	0.0
44	382.4	376.2	363.0	363.0	5.3

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت